OCCASION

This publication has been made available to the public on the occasion of the 50th anniversary of the United Nations Industrial Development Organisation.

DISCLAIMER

This document has been produced without formal United Nations editing. The designations employed and the presentation of the material in this document do not imply the expression of any opinion whatsoever on the part of the Secretariat of the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) concerning the legal status of any country, territory, city or area or of its authorities, or concerning the delimitation of its frontiers or boundaries, or its economic system or degree of development. Designations such as "developed", "industrialized" and "developing" are intended for statistical convenience and do not necessarily express a judgment about the stage reached by a particular country or area in the development process. Mention of firm names or commercial products does not constitute an endorsement by UNIDO.

FAIR USE POLICY

Any part of this publication may be quoted and referenced for educational and research purposes without additional permission from UNIDO. However, those who make use of quoting and referencing this publication are requested to follow the Fair Use Policy of giving due credit to UNIDO.

CONTACT

Please contact publications@unido.org for further information concerning UNIDO publications.

For more information about UNIDO, please visit us at www.unido.org

UNITED NATIONS INDUSTRIAL DEVELOPMENT ORGANIZATION
Vienna International Centre, P.O. Box 300, 1400 Vienna, Austria
Tel: (+43-1) 26026-0 · www.unido.org · unido@unido.org

16298-A

Distr.
LIMITED

CDG.1(SPEC.)
21 May 1987
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

المؤتمر الأول للعلماء الافريقيين
برازافيل ، الكونغو
٢٥ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٧

عقد التنمية الصناعية لافريقيا

التنمية المعجّلة للصناعات الصغيرة والمتوسطة في افريقيا(١)

أعدتها أمانة اليونيدو

Accelerated development of small- and medium-scale industries in Africa.

(١) هذه الوثيقة صادرة دون تنقيح رسمي .

V.89-50526

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
خلاصة وافية	١ - ١١	(ب)
الفصل		
الأول - مقدمة	١ - ٤	١
الثاني - الاعتبارات العامة	٥ - ١٠	٢
الثالث - النمو المعجّل للصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع	١١ - ٢٧	٣
ألف - وضع تدابير السياسات والتشريع وتنفيذها ، بما فيها الحوافز الضريبية والمالية	١٢ - ١٦	٤
باء - تعزيز المؤسسات القائمة أو انشاء مؤسسات جديدة لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع	١٧ - ٢٠	٥
جيم - البرامج والمشاريع الرامية الى التنمية المعجّلة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ولقدرات تنظيم المشاريع	٢١ - ٢٣	٧
دال - تعبئة الموارد المالية	٢٤	٨
هاء - تطوير التكنولوجيا واحتيازها	٢٥	٨
واو - تنمية القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية .	٢٦	٩
زاي - الطاقة	٢٧	٩
الرابع - طرائق التنفيذ	٢٨ - ٣٢	١٠

خلاصة وافية

١ - تؤكد هذه الورقة على أهمية تنمية وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عموما، والصناعات خصوصا ، وهي خطوات من المهم اتخاذها في تنفيذ خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والصناعية . فهذه المؤسسات هامة بصفة خاصة لأنها ، على وجه العموم ، كثيفة الاستخدام لليد العاملة ، وتتطلب استثمارا رأسماليا محدودا ، وتستخدم تكنولوجيات بسيطة (كثيرا ما تكون محلية) ، وتخلق عددا أكبر من الوظائف مقابل كل وحدة من رأس المال المستثمر .

٢ - وسيتوقف فعالية تنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الافريقية ، الى حد كبير، على تنمية قدرات تنظيم المشاريع الصناعية . ومن المسلم به الآن على نطاق واسع أنه ما من خطة للتنمية الصناعية والاقتصادية وما من عملية تصنيع ، سواء أكانت معجلة أم غير معجلة ، يمكن تنفيذها بنجاح أو الحفاظ على استمراريتها دون وجود عدد كبير جدا من منظمي المشاريع . ولذلك يجب أن تشمل أية جهود تبذلها الحكومة لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة توفير الخدمات والمؤسسات الداعمة الموجهة بصفة محددة الى تنمية وتشجيع القدرات المحلية في مجال تنظيم المشاريع .

٣ - وعلى الرغم من القيود المالية والمؤسسية وغيرها من القيود التي تواجه ، اتخذت حكومات افريقية كثيرة خطوات ترمي الى تشجيع تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع . غير أن الموقف في القارة ككل لا يزال شديد الضعف لان معظم البلدان لم تدرج تشريعات وسياسات وطنية محددة بشأن التنمية الصناعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في خططها الانمائية الوطنية ؛ ونتيجة لذلك ، لا يوجد برامج متكاملة لتنمية هذه المجموعة من الصناعات .

٤ - وأنشطة الصناعات الصغيرة والمتوسطة شديدة التنوع وواسعة النطاق ، بدرجة تكاد أن تكون غير محدودة . فهي تتناول انتاج الأغذية وتجهيزها وتوزيعها وحفظها ؛ وصناعات الرعاية الصحية ؛ والتعليم ؛ والنقل والمواصلات ؛ والطاقة . وفضلا عن هذا النطاق الواسع ، يصعب أيضا تحديد فاصل واضح بين الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة ، بل ويصعب الحصول على تعريف مقبول لدى الجميع للصناعات الصغيرة والمتوسطة، لأن ما يعتبر صناعة صغيرة ومتوسطة في أحد البلدان قد لا يعتبر كذلك في بلد آخر في مستوى مختلف من التطور الصناعي والتكنولوجي .

٥ - ومن المسلّم به أن العديد من البلدان الافريقية قد وضعت برامج ومشاريع للتعاون مع البلدان الأخرى خارج القارة . ويلزم تكثيف التعاون الدولي لأنه يمكن أن يؤدي دورا داعما هاما في تعجيل نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع في البلدان الافريقية . ويمكن لهذا التعاون أن يساعد البلدان الافريقية في اتخاذ اجراءات في الاتجاهات الهامة التالية : وضع تدابير تندرج في السياسات والتشريع

وتنفيذها ، بما في ذلك الحوافز المالية والضريبية وغيرها من الحوافز ؛ وتعزيز الآليات المؤسسية القائمة أو انشاء أخرى جديدة ؛ واعداد وتنفيذ برامج ومشاريع تعاونية محددة .

٦ - وفيما يتعلق بتدابير السياسات والتشريع ، ثمة حاجة ملحة الى أن تقوم الحكومات الافريقية ، بمساعدة من المجتمع الدولي ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو وغيرهما من المنظمات الدولية المعنية ، باستعراض السياسات والتشريعات والبرامج القائمة أو وضع سياسات وبرامج جديدة وتنفيذها ، في اطار استراتيجية وطنية متماسكة ، لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها . ويجب أن تتضمن هذه السياسات سرعة تنمية قدرات منظمي المشاريع المحليين ، بما فيهم النساء الموهوبات في هذا المجال .

٧ - ويجب أن تكفل تدابير السياسات والتشريع المتخذة توفير الحوافز المالية والضريبية وغيرها من الحوافز . ويلزم حث المرافق المالية الوطنية ، سواء أكانت حكومية أو عامة أو خاصة ، على اعتماد مخططات أكثر مرونة وبساطة لتقديم الائتمان للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومنظمي مشاريعها . ويلزم أن تنشئ الحكومة أيضا نظام ضمانات القروض التي تمنحها المؤسسات المالية المحلية ، بل وأيضا المصادر الخارجية ، لمنظمي مشاريع الأنشطة الصناعية المحلية الصغيرة والمتوسطة . ويلزم أيضا اتخاذ تدابير ترمي الى انشاء مرافق لتقديم القروض الطويلة الأجل اليهم بشروط أيسر . ويلزم ادراج هذه التدابير وانفاذها في اطار قانون الاستثمار الوطني .

٨ - وفيما يتعلق بالمرافق الأساسية المؤسسية ، توجد أيضا حاجة ملحة الى أن تتخذ الحكومات الوطنية اجراءات ترمي اما الى تعزيز المؤسسات الموجودة ، أو انشاء مؤسسات جديدة في حالة عدم وجودها ، لضمان التنمية المعجلة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ولقدرات تنظيم المشاريع ، وتشجيع تلك الصناعات والقدرات . وينبغي أن تشمل المؤسسات أو الآليات المؤسسية الوطنية مؤسسات تكلف بالمهام أو الأنشطة التالية : تصميم البرامج التدريبية وتنفيذها ؛ وتقديم المعلومات الصناعية والتكنولوجية والخدمات الارشادية ؛ وتحديد واعداد المشاريع وملامح المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة بغرض ترويجها لدى منظمي المشاريع المحتملين والمؤسسات المالية ؛ ولاشتراء المشترك للمواد الخام والمواد الوسيطة والمعدات والتكنولوجيا ؛ وتنظيم ترتيبات التعاقد بين المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة والصناعات الكبيرة ؛ وتصميم وتشغيل المرافق المشتركة لصيانة المصانع والمرافق العامة ؛ وحشد الموارد المالية ، بما في ذلك القروض والضمانات المناسبة ، والمساعدة في تسويق المنتجات داخل البلد وخارجه . ويمكن أن يكون التعاون الدولي مع البلدان الافريقية في تعزيز المؤسسات القائمة وانشاء مؤسسات جديدة للصناعات الصغيرة والمتوسطة مفيدا الى أبعد حد وذلك ، في جملة أمور ، من خلال اقامة ترتيبات للتوأمة وتمويلها .

٩ - ومن أجل تحقيق نتائج ملموسة لشتى الجهود المبذولة في تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع ، سيلزم وضع برامج ومشاريع محددة

وتنفيذها ، لا على الصعيد الوطني فحسب بل أيضا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف . ونظرا لتنوع الأنشطة الانتاجية التي يمكن أن تضطلع بها الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومنظمو مشاريعها ولاتساع نطاق تلك الأنشطة ، رؤي من الأنسب أن يقتصر النظر في هذه المسألة على المجالات ذات الأهمية المشتركة لجميع الصناعات الصغيرة والمتوسطة . ومن أهم هذه المجالات تعبئة الموارد المالية ، وتطوير التكنولوجيا واكتسابها ، وتنمية القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية ، والطاقة .

١٠ - ومن المهم اعتماد طرائق لكفالة فعالية تنفيذ البرامج والمشاريع . ولهذه الغاية ، سيكون من المستصوب تكثيف تدابير التعاون المتعددة الأطراف والثنائية الموجودة واقامة أخرى جديدة ، مع التشديد على تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع . ويلزم أن تزيد المنظمات الدولية ، ولا سيما برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو ، تركيزها في برامجها المعنية بالتعاون التقني مع البلدان الافريقية على تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع .

١١ - ونظرا للأهمية البالغة لحشد الموارد المالية من أجل تنفيذ البرنامج ، يقتضي الأمر تخصيص أموال فيما تشترك فيه البلدان الافريقية من البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الافريقية . ويلزم أيضا أن تشترك البلدان النامية والمؤسسات انمائية بقدر أكبر من النشاط في اجتماعات التضامن الوزارية التي تعقدها اليونيدو في البلدان الافريقية . وينبغي للدول الأعضاء في اليونيدو أن تنظر أيضا في زيادة اسهامها في صندوق التنمية الصناعية بتقديم تبرعات للأغراض الخاصة لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع في افريقيا ، في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا . وينبغي للوكالات التمويلية والمؤسسات المالية في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء أن تنظر في تمويل المشاريع المشتركة وتدابير التوأمة ، الهادفة الى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والقدرات المحلية على تنظيم المشاريع ، في البلدان الافريقية .

أولا ـ مقدمة

١ ـ من المسلم به منذ وقت طويل أن تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عنصر جوهري في التنمية الاقتصادية المعجّلة للبلدان الافريقية . وتشمل هذه المؤسسات طائفة عريضة من الأنشطة . وفي افريقيا اليوم يتركز معظم هذه الأنشطة في التجارة والتشييد والنقل والزراعة (التعاونيات) والخدمات . وثمة مجال أهمل كثيرا ، ويتعلق بانشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة . ونظرا لهذا الاهمال ، وبما أن طبيعة المنشآت الصغيرة والمتوسطة المذكورة أعلاه وطريقة عملها أمور معروفة الى حد بعيد في افريقيا ، فقد رؤي أن من الأنسب تركيز هذه الورقة على الصناعات الصغيرة والمتوسطة . غير أنه ينبغي التسليم بأن معظم ما يقال عن الصناعات الصغيرة والمتوسطة في هذه الورقة ينطبق أيضا على المنشآت الصغيرة والمترسطة الأخرى ، ولا سيما التي تتناول الزراعة والنقل والتشييد والخدمات .

٢ ـ وتعرض هذه الورقة أيضا بعض المسائل الحاسمة التي تنطوي عليها تنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع في افريقيا . ولتوفير خلفية للموضوع الرئيسي للورقة والمتعلق بالجهود الرامية الى تعجيل نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة في افريقيا ، رؤي من الضروري أن نتناول سريعا ، في الفصل ثانيا ، الذي يعني بالاعتبارات العامة ، بعض المسائل التي تتعلق ، على وجه الخصوص ، بأهمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الصناعية ، وبالمفهوم الحقيقي للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وعلاقتها بتنمية القدرات على تنظيم المشاريع الصناعية ، وكذلك العقبات التي تصادف في افريقيا في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع .

٣ ـ ويتعلق الموضوع الرئيسي لهذه الورقة ، المعروض في الفصل ثالثا ، بالجهود التي تبذل في تعجيل نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة في افريقيا . ويعد التعاون في هذا القطاع أمر حيويا للاعتماد الجماعي على الذات في افريقيا ، وهو ، بوصفه هذا يتطلب بين أمور أخرى ، وضع وتنفيذ تدابير تتعلق بالسياسات والتشريع وتشمل الحوافز الضريبية والمالية ؛ وتعزيز مؤسسات تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع و/أو انشاء أخرى جديدة ؛ ووضع برامج ومشاريع للتعاون وتنفيذها ؛ وحشد الموارد المالية للاستثمار وكذلك للمساعدة الانمائية ؛ واختيار التكنولوجيا بشروط أكثر مؤاتاة وتطويعها ؛ وتنمية القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية ؛ والطاقة . وتضع التوصيات الواردة في هذه الورقة في الاعتبار التعاون القائم بالفعل بين البلدان الافريقية والبلدان الأخرى في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها في افريقيا ، وتشمل طرائق لتنفيذ تلك التوصيات . وفي الفصل رابعا ، تعرض التدابير المقترحة لتعجيل نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة في افريقيا .

٤ ـ والورقة في حد ذاتها ليست وافية من حيث نطاق التعاون الدولي ومداه في هذا الميدان الهام . غير أنه يؤمل أن تساعد النقاط المعروضة على حفز تفكير واضعي

السياسات ومتخذي القرارات ، ليس فقط في البلدان الافريقية بل أيضا في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية الأخرى وكذلك في المنظمات الدولية ، التي يتسم تعاونها مع البلدان الافريقية بأهمية قصوى .

ثانيا - الاعتبارات العامة

٥ - أصبح من المسلم به تماما في مختلف أنحاء العالم أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة من شأنها أن تسهم اسهاما عظيما في التنمية الصناعية . فالصناعات الصغيرة والمتوسطة ، التي تكون عادة كثيفة الاستخدام لليد العاملة ، تخلق في العادة عددا أكبر من الوظائف مقابل كل وحدة من رأس المال المستثمر . ولذلك يساعد انشاؤها على خلق فرص العمل وادرار الدخل وكذلك على ايقاف تدفق السكان من المناطق الريفية على المناطق الحضرية . ويساعد توطين الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ولا سيما توطينها في المناطق الريفية ، على استعمال المواد الخام المحلية وكذلك المصادر المتجددة والبديلة للطاقة .

٦ - والصناعات الصغيرة والمتوسطة هي أيضا مراكز لتنمية القوى العاملة شبه الماهرة والقدرات المحلية على تنظيم المشاريع . التي تمس الحاجة اليها في التصنيع . ولذلك فان تشجيعها والتوسع فيها من شأنه أن يسهم اسهاما كبيرا في تحقيق غايات وأهداف عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وأن يساعد على تلبية الاحتياجات الأساسية ، ويكفل زيادة فعالية استغلال الموارد المحلية ، ويوفر مدخلات للقطاع المنظم أو الصناعات الكبيرة .

٧ - ومن المهم ، في البداية ، أن نفهم المعنى الحقيقي للصناعات الصغيرة والمتوسطة . وقد جرى عدد من المناقشات الدولية التي تحاول تعريف هذه الفئة من الصناعات ، التي تتناول طائفة عريضة جدا ، وغير محدودة في الواقع ، من العمليات الصناعية . ولم تؤد هذه المناقشات الى أي اتفاق حول هذا التعريف أو تمييز واضح بين الصناعات الصغيرة والصناعات المتوسطة . غير أنها ساعدت على بلورة الأفكار بشأن طبيعة الصناعات الصغيرة والمتوسطة ونطاقها . ويمكن على وجه العموم ، فيما يتعلق بهذه الورقة ، أن نعتبر أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة هي تلك الصناعات التي تملك قدرا محدودا من الاستثمار الرأسمالي ومن الطاقة الانتاجية ، وهي في الغالب ، ولكن ليس على سبيل الحصر ، كثيفة الاستخدام لليد العاملة ، وتشمل القطاع المنظم والقطاع غير المنظم ، وكذلك تستخدم عددا محدودا من العمال . وهي تشمل أيضا تلك الصناعات التي تستخدم فيها تكنولوجيا تكون بصفة عامة بسيطة ، ومحلية في معظمها وان كان الكثير منها يستخدم أيضا تكنولوجيات متطورة .

٨ - وتتوقف فعالية تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها في البلدان الافريقية الى حد بعيد على تنمية قدرات تنظيم المشاريع الصناعية . ومن المسلم به الآن على نطاق واسع أنه ما من خطة للتنمية الصناعية أو الاقتصادية ، وما من عملية تصنيع ،

سواء أكانت معجلة أم غير معجلة ، يمكن تنفيذها بنجاح أو الحفاظ عليها دون وجود عدد كبير جدا من منظمي المشاريع . فالتصنيع لا يتوقف على مجرد انشاء الصناعات الأساسية الكبيرة (المعادن ، والهندسة الثقيلة ، والمواد الكيميائية الأساسية والبتروكيميائيات ، وعجينة الورق ، وما الى ذلك) تحت اشراف مؤسسات عامة أو مشتركة ، ولكن يتوقف بقدر أكبر على توفر عدد كبير من منظمي المشاريع المحليين الذين يديرون المنشآت الصغيرة والمتوسطة .

٩ - وعلى الرغم من التدابير التي اتخذها أثناء السنوات الأخيرة عدد من البلدان الافريقية في سبيل تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها ، لا يزال الوضع العام في القارة ضعيفا جدا . فمعظم البلدان لم يضع تشريعا وطنيا محددا ولم يدرج سياسة محددة تحديدا جيدا بشأن تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في خططه الانمائية الوطنية . وبذلك قصرت هذه البلدان عن تعبئة الطاقة الكامنة لدى صغار المنتجين الصناعيين تعبئة كاملة وعن تشجيع التعاون فيما بين المنشآت داخل قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

١٠ - وكذلك عانت تنمية الصناعات الصغيرة وتشجيعها من الافتقار الى القدرة المحلية على جمع المعلومات وتعميمها عن أنواع السلع التي يمكن لهذه الصناعات انتاجها ، ومصادر المواد الخام ، والتكنولوجيا اللازمة ، ونظم التسويق والتوزيع . ويمكن أن يعزى هذا الى عدم وجود المخططات المالية والحافزة الملائمة والمرافق الأساسية المؤسسية الملائمة ، المعدة خصيصا لمساعدة منظمي مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ولتمكينهم من الاستفادة الكاملة من تدفقات رؤوس الأموال الجديدة ، والتكنولوجيا والمهارات المتاحة التي ظهرت في البلدان النامية أثناء السنوات الأخيرة .

ثالثا - النمو المعجّل للصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع

١١ - يمكن تعجيل نمو الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع في افريقيا من خلال تحديد البرامج والأنشطة الهادفة الى مساعدة البلدان والمنظمات الافريقية في ذلك المسعى ، واعداد تلك البرامج والأنشطة وتنفيذها . ويقتضي الأمر أن يكون التركيز الرئيسي لهذه التدابير على الصعيد الوطني ، وأن يتعلق ، على وجه الخصوص ، بوضع تدابير السياسات والتشريع وتنفيذها (بما فيها الحوافز الضريبية والمالية) ، وتعزيز الآليات المؤسسية القائمة أو انشاء أخرى جديدة ، وتحديد مشاريع محددة للتعاون واعدادها وتنفيذها . ويلزم أن يدعم المجتمع الدولي هذه الجهود التي تجرى على الصعيد الوطني عن طريق مخططات التعاون بين الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب ، وكذلك عن طريق ترتيبات التعاون الصناعي الملائمة الثنائية والمتعددة الأطراف ، لأن النجاح في تنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع في افريقيا سيتطلب ادخال قدر هائل من الموارد المالية والتقنية الخارجية .

ألف - وضع تدابير السياسات والتشريع وتنفيذها ، بما فيها الحوافز الضريبية والمالية

١٢ - وضع عدد من البلدان الافريقية أثناء السنوات الأخيرة سياسات وبرامج لتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة . بل ان الحكومات ، في بعض البلدان ، أنشأت مناطق صناعية في المناطق الحضرية وفي المناطق الريفية ، لتعزيز وتشجيع تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة . غير أن هناك حاجة ملحة الى تكثيف هذه التدابير والى اتخاذها حيثما لا توجد . ومن المهم كفالة وضع وتنفيذ هذه السياسات والبرامج في اطار استراتيجية وطنية مترابطة للتنمية الصناعية والريفية ، مع مراعاة امكانيات اقامة الصلات بين القطاعات .

١٣ - ويجب أن تشتمل الاستراتيجيات والسياسات والبرامج الوطنية الرامية الى انشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، على توفير الخدمات والمؤسسات الداعمة الموجهة خصيصا الى تنمية وتشجيع القدرات المحلية على تنظيم المشاريع . وينبغي أن تراعى الخدمات والمؤسسات الداعمة التي تنشأ لتشجيع منظمي المشاريع المحليين على ولوج ميدان الصناعة مميزاتهم وجوانب قوتهم وضعفهم ، وتوزيعهم بين القطاعات وداخلها ، وامكانية استجابتهم لأنواع معينة من الحوافز ، الخ . وينبغي أن تتجاوز الاجراءات الحكومية مجرد توفير الموارد المالية ، وأن تشمل اجراء تحليل للعوامل البيئية التي قد تشجع قدرات تنظيم المشاريع أو تعوقها ، وأن توفر لهم بيئة أكثر مؤاتاة ليعملوا فيها ، وأن تقنعهم بالانتقال من المجالات المطروقة أو المكتظة ، مثل التجارة الى ميادين جديدة يكون فيها لوجودهم وأنشطتهم أهمية جوهرية لاقامة الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

١٤ - وينبغي أن يوضع في الاعتبار الكامل ، في تنمية وتشجيع القدرات المحلية على تنظيم المشاريع ، أن المرأة أصبحت في كثير من البلدان الافريقية من مكتسبي الدخل ذوي الأهمية ، وذلك في معظم الأحوال من خلال المنشآت الصغيرة والمتوسطة ، التي مكنتها من أن تصبح منظمة ماهرة للمشاريع . ولذلك فان للنساء الموهوبات والمجتهدات دورا هاما يؤدينه في تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة في افريقيا . والواقع ان مشاركة المرأة في الصناعة قد زادت بشكل هام أثناء السنوات الأخيرة ، سواء أكان ذلك في الصناعات المنزلية والقطاع غير المنظم - حيث لا يسجل معظم أسهامهن - أو في القطاع الحديث الذي يحتمل أن يؤثر فيه اسهامهن القيّم والماهر على نقل صناعات صغيرة ومتوسطة معينة من البلدان المتقدمة النمو الى البلدان الافريقية . ولذلك يلزم بذل عناية خاصة بتدابير السياسات الهادفة الى تشجيع منظمات المشاريع الموهوبات على تولي بالمزيد من الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

١٥ - ويجب بالضرورة أن تشتمل تدابير السياسات والتشريع التي تتخذ على الصعيد الوطني من أجل تنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومهارات تنظيم المشاريع ، على تدابير حافزة ضريبية ومالية وغيرها . ويلزم حث المؤسسات المالية الوطنية ،

سواء أكانت حكومية أو عامة أو خاصة ، على اعتماد مخططات ائتمانية أكثر مرونة وبساطة فيما يتعلق بالصناعات الصغيرة والمتوسطة ومنظمي مشاريعها . ويلزم أن تنشىء الحكومة أيضا نظاما للضمانات لا للقروض التي تمنحها المؤسسات المالية المحلية فحسب بل وأيضا للقروض التي تمنحها المصادر الخارجية لمنظمي المشاريع المحليين للقيام بالأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة . ويلزم أيضا اتخاذ تدابير لانشاء مرافق تقدم لهم القروض الطويلة الأجل بشروط أكثر مؤاتاة . ويلزم ادراج الحوافز المالية والحوافز الضريبية الأخرى الممنوحة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومنظمي المشاريع المحليين وانفاذها في اطار قانون الاستثمار الوطني ، الذي ينبغي أن يعاد النظر فيه أو وضعه اذا لم يكن موجودا .

١٦ - ويمكن أن يقدم التعاون الدولي ، لا فيما بين البلدان الافريقية فحسب ولكن أيضا بينها وبين البلدان الأخرى خارج القارة ، مساهمة مفيدة جدا في الاجراءات التي يقوم كل من البلدان الافريقية باتخاذها حاليا . وستتيح هذه المساهمة لكل من البلدان الافريقية المعنية أن يستفيد من تجارب البلدان الأخرى . ويمكن تحقيق هذا التعاون من خلال تبادل الزيارات بين واضعي السياسات والخبراء ، حيث يمكن تبادل الآراء بشأن الانجازات التي تمت والمشاكل التي صودفت في وضع تدابير السياسات والتشريع وتنفيذها ، بما في ذلك نظم الحوافز ، من أجل تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتنمية القدرات المحلية على تنظيم المشاريع . ويمكن في بعض الحالات أن يقوم خبراء من البلد المتعاون ، من خلال ترتيبات ثنائية مباشرة أو بمساعدة من منظمات دولية مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو ، وفي اطار التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية ، والتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، بزيارة البلدان الافريقية للمساعدة في استعراض تدابير السياسات والتشريع القائمة ، ولتقديم النصح بشأن تحسينها أو في وضع أخرى جديدة . ويمكن أيضا أن يتم هذا التعاون في سياق السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج وقوانين الاستثمار المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية .

باء - تعزيز المؤسسات القائمة أو انشاء مؤسسات جديدة لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع

١٧ - هناك حاجة ملحة الى أن تتخذ الحكومات الوطنية اجراءات ترمي اما الى تعزيز المؤسسات الموجودة أو ، حيثما لا توجد هذه المؤسسات ، انشاء أخرى جديدة من أجل تعجيل تنمية وتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع . وتشمل المؤسسات الوطنية أو الآليات المؤسسية الوطنية مؤسسات يعهد اليها بالمهام أو الأنشطة التالية :

(أ) وضع برامج التدريب وتنفيذها وتوفير المعلومات الصناعية والتكنولوجية وخدمات الارشاد فيما يتعلق ، على وجه الخصوص ، باختيار التكنولوجيا وتطويعها ، وادارة المصانع وصيانتها ، ومحاسبة التكاليف ؛

(ب) اعداد دراسات استقصائية للمواد الخام من أجل تحديد واعداد مشاريع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وملامح هذه المشاريع بغية ترويجها لدى منظمي المشاريع في افريقيا والمؤسسات التمويلية التي قد يعنيها الأمر ؛

(ج) وضع وتنفيذ ترتيبات مناسبة للاشتراء المشترك للمواد الخام والمواد الوسيطة والمعدات ؛ والتشارك في اختيار التكنولوجيا ؛ والتعاقد من الباطن بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية الكبيرة ؛

(د) اجراء دراسات السوق الاستقصائية التي تهدف الى فتح منافذ جديدة لمنتجات الصناعات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن البلدان الافريقية ، لا في الأسواق المحلية فقط ولكن أيضا في الأسواق الدولية . وينبغي ، في هذا الصدد ، بذل عناية خاصة بالتوحيد القياسي وضبط الجودة ، فهما ضروريان في كفالة تنسيق هذه المنتجات وتوافقها وفي تعزيز مقبوليتها في الأسواق الدولية ؛

(هـ) تصميم وتشغيل المرافق المشتركة (الورش) لاصلاح المعدات وصيانتها ، وصيانة مرافق المصانع ، مثل الماء والقوى (الكهرباء) والغاز والمباني ؛

(و) توفير خدمات مشتركة في مجال التصميم والانتاج الهندسي ، والبحث والتطوير ، والتوحيد القياسي ، وضبط الجودة ؛

(ز) تعبئة الموارد المالية وتأمين القروض والضمانات وكذلك الحوافز الضريبية وغيرها من الحوافز المالية للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومنظمي مشاريعها ؛

(ح) تشجيع التعاون بين الصناعات الصغيرة والمتوسطة ، ليس فقط داخل البلد ، في اطار رابطة لمنظمي المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة ، ولكن أيضا مع المؤسسات المماثلة خارج البلد .

١٨ - ويمثل انشاء وادارة المؤسسات الرامية الى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومنظمي المشاريع المحليين مجالا صالحا للتعاون الدولي ، نظرا للقدر الكبير من الخبرة الذي حصل عليه بالفعل كثير من البلدان خارج افريقيا . ويتعلق نهج من أنسب النهوج لتشجيع التعاون الدولي في تعزيز المؤسسات القائمة أو انشاء مؤسسات جديدة بأسلوب "اقامة الروابط المؤسسية" أو ما يسمى ترتيبات التوأمة . ويوسع المنظمات الدولية ، مثل اليونيدو ، أن تقدم مساعدة مفيدة الى البلدان الافريقية بتحديد المؤسسات ذات السمعة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء وحفز ترتيبات التوأمة مع المؤسسات المماثلة في البلدان الافريقية المعنية بالأمر .

١٩ - ولترتيبات التوأمة هذه مزايا متعددة . فهي ، أولا ، تكفل ترتيبا دائما ومرنا للتعاون بين المؤسستين . وتستطيع المؤسسة الموجودة في افريقيا أن تطلب من المؤسسة "الشقيقة" أن تقدم لها ، خلال مهلة وجيزة ، النصح بشأن جوانب معينة من عملهما ، بما في ذلك الخدمات الارشادية للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، وثانيا ، يتيح ترتيب التوأمة القيام بتدريب موظفي المؤسسات القائمة في البلدان الافريقية تدريبا مستمرا في المؤسسات "الشقيقة" بتكاليف مخفضة في غالب الأحيان . ثالثا ، تستطيع كلتا

المؤسستين التعاون في تنفيذ مشاريع مشتركة يمكن أن تبدأها المؤسسات في البلدان الافريقية وأن تستكمل بعد ذلك ، بالنظر الى محدودية المرافق ، في المؤسسات " الشقيقة ". ويمكن في حالات أخرى ، عندما لا يكون للمؤسسة القائمة في البلد الافريقي كامل الدراية اللازمة للنجاح في تنفيذ المشروع ، أن تطلب هذه المؤسسة من المؤسسة "الشقيقة" أن تسد هذه الثغرة . وكثيرا ما تستتبع هذه المشاريع المشتركة تمويلا مشتركا .

٢٠ - وأهم مزية غير منظورة هي مزية معنوية . فالمؤسسة "الشقيقة" كثيرا ما تأخذ ترتيب التوأمة مأخذ التحدي ، وتتعهد ضمنا ، عندما "تتبنى" المؤسسة القائمة في البلد الافريقي ، بأن تجعلها مؤسسة ناجحة . ويمكن للمنظمات الدولية ، مثل برنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو ، وكذلك البرامج الثنائية ، أن تقدم مساعدة قيمة ، بأن توفر ، في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، أموال "التأسيس" اللازمة لتمويل المراحل الأولية من ترتيب التوأمة ، وتضع بذلك الأساس لنجاحه .

جيم - البرامج والمشاريع الرامية الى التنمية المعجلة للصناعات الصغيرة والمتوسطة ولقدرات تنظيم المشاريع

٢١ - اتخذ عدد من البلدان الافريقية ، على النحو الذي أشرنا اليه في الفقرة ١١، خطوات في سبيل تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة وتشجيعها . وتتضمن هذه الخطوات عددا من البرامج التي وضعتها الحكومات . وعلاوة على التدابير التي تتخذها الحكومات، يجري أيضا اتخاذ مبادرات هامة على الصعيد الخاص أو على صعيد المؤسسات بغية تشجيع تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة . وفي عدد من البلدان في افريقيا ، ولا سيما في شرقي افريقيا ، يجد المرء قطاعا على درجة عالية نسبيا من التطور للصناعات الصغيرة والمتوسطة يتولى تعزيزه الى حد بعيد منظمو المشاريع الأجانب . غير أنه ينبغي أن يلاحظ أن هذه الأنشطة الصناعية الصغيرة والمتوسطة ليست مدمجة تماما في برامج التنمية الصناعية الوطنية ، وهذا يحد من أثرها في التنمية الاقتصادية العامة .

٢٢ - وفي ضوء ما تقدم ، ومن أجل الحصول على نتائج ملموسة من تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع في افريقيا ، سيلزم وضع برامج ومشاريع محددة وتنفيذها ، ليس فقط على الصعيد الوطني ولكن أيضا على الصعيد الثنائي والمتعدد الأطراف .

٢٣ - ونظرا لما سبق ذكره ، نقدم المقترحات التالية باعتبارها توضيحا لأنواع البرامج وللمشاريع التي يمكن وضعها ، في اطار البرامج ، من أجل تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في قطاعات مختارة ذات أولوية . ونظرا لشدة تنوع الأنشطة الانتاجية التي يمكن للصناعات الصغيرة والمتوسطة ومنظمي مشاريعها القيام بها ، واتساع نطاق تلك الأنشطة ، رؤي أن من الأنسب أن تقتصر هذه النماذج التوضيحية على المجالات ذات الأهمية المشتركة لجميع الصناعات الصغيرة والمتوسطة . ومن أهم هذه المجالات تعبئة الموارد المالية ، وتنمية التكنولوجيا واختيارها ، وتنمية القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية ، والطاقة .

دال - تعبئة الموارد المالية

٢٤ - يلزم وضع النقاط التالية في الاعتبار لدى اعداد البرامج والمشاريع المتعلقة بتعبئة الموارد المالية :

(أ) تبادل المعلومات والخبرات بين البلدان الافريقية وكذلك مع البلدان خارج القارة في تعبئة الموارد المحلية والخارجية على السواء والاستفادة المثلى منها لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة ؛

(ب) وضوح التصور لدى البلدان والمنظمات الافريقية في تحديد واعداد المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة وملامح هذه المشاريع من أجل ترويجها لدى منظمي المشاريع المحليين الافريقيين ومؤسسات التمويل المحتملة ؛

(ج) الاشتراك النشط من جانب الشركاء الصناعيين والماليين المحتملين من القطاعين العام والخاص في تمويل الصناعات الصغيرة والمتوسطة وأيضا في اتفاقات المشاركة الصناعية الطويلة الأجل مع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات التمويلية في البلدان الافريقية ؛

(د) زيادة الدعم من جانب أعضاء مجالس ادارات البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي ومؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف، للبرامج والمشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في افريقيا ، ولا سيما البرامج والمشاريع المتعلقة ببرنامج عقد التنمية الصناعية لافريقيا ؛

(هـ) الاستفادة من مخصصات برنامج الأمم المتحدة الانمائي الخاصة المدرجة في أرقام التخطيط الارشادية الاقليمية المتعلقة بالتعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية في تمويل برامج التعاون الصناعي الصغيرة والمتوسطة في البلدان الافريقية .

هاء - تطوير التكنولوجيا واحتيازها

٢٥ - ينبغي أن تشتمل البرامج والمشاريع المتعلقة بتطوير التكنولوجيا واحتيازها وتطويعها على ما يلي ، بين أمور أخرى :

(أ) تبادل المعلومات عن التكنولوجيات وعن القدرات والخبرات المتوافرة ، المناسبة بصفة خاصة لانشاء الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الافريقية ؛

(ب) وضع ترتيبات للتعاون بين البلدان الافريقية وداخلها عن طريق انشاء وتعزيز شبكة من مؤسسات البحث والتطوير المعنية بتطوير التكنولوجيات المحلية واستغلالها تجاريا وكذلك اختيار وتطويع التكنولوجيات الأجنبية التي تناسب الصناعات الصغيرة والمتوسطة في البلدان الافريقية ؛

(ج) زيادة فرص وصول البلدان الافريقية ومؤسسات البحث و تطوير الافريقية الى المعلومات التكنولوجية عن الفتوحات الرئيسية في عقود وتراخيص البحث و التطوير في مجال الصناعات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال نظام تبادل المعلومات التكنولوجية ومصرف المعلومات الصناعية و التكنولوجية التابعين لليونيدو وغيرهما ؛

(د) التعاون في تنمية القدرات التكنولوجية ، بما في ذلك المؤسسات المعنية بتطوير واختيار وتطويع التكنولوجيات اللازمة للصناعات الصغيرة و المتوسطة .

واو - تنمية القوى العاملة الصناعية والتكنولوجية

٢٦ - في ميدان تنمية القوى العاملة الصناعية و التكنولوجية ، ينبغي النظر في النقاط التالية عند وضع البرامج و المشاريع :

(أ) تحديد وتشجيع المؤسسات التدريبية ومراكز التفوق الوطنية ودون الاقليمية والاقليمية المناسبة للتدريب في مجال العمليات الصناعية الصغيرة و المتوسطة ، والمستعدة لقبول متدربين من البلدان و المناطق الفرعية الافريقية الأخرى ؛

(ب) اقامة روابط عمل بين المؤسسات المماثلة للمؤسسات المذكورة في (أ) أعلاه الموجودة في المناطق و البلدان الأخرى خارج افريقيا و المؤسسات الموجودة في افريقيا ؛

(ج) جمع المعلومات و الخبرة وتبادلها ، ليس فقط فيما بين البلدان الافريقية بل أيضا بين البلدان الافريقية و البلدان الواقعة خارج القارة ، بشأن استغلال نتائج البحث و التطوير وتنمية قدرات تنظيم المشاريع الصناعية للصناعات الصغيرة و المتوسطة ؛

(د) الانتاج المشترك لما يلزم للتعليم و التعلم من المواد و المعدات و الوسائل المساعدة ، بما في ذلك أجهزة الراديو وأجهزة التلفزيون وأشرطة واسطوانات الفيديو ، لأغراض التدريب الجماهيري ، ولا سيما في المناطق الريفية ، على الأنشطة الصناعية الصغيرة و المتوسطة . ويتضمن ذلك تدريب المدربين و المعلمين وتطبيق نتائج الأبحاث الحديثة العهد في مجال عمليات وأساليب التعليم و التعلم .

زاي - الطاقة

٢٧ - ينبغي وضع ما يلي في الاعتبار لدى وضع البرامج و المشاريع في مجال الطاقة :

(أ) ينبغي أن يركز وضع برامج الطاقة وتنفيذها تركيزا خاصا على المحطات الصغيرة لتوليد الطاقة الكهرمائية ، والكتلة الحيوية ، والطاقة الشمسية ، التي تلزم بصفة خاصة للصناعات الصغيرة و المتوسطة الواقعة في المناطق الريفية ؛

(ب) القيام ببرامج فردية وجماعية للبحث و التطوير و الايضاح فيما يتعلق بتنمية تكنولوجيات ومعدات وأجهزة الطاقة ، بما في ذلك تصميم النماذج الأصلية ومنح التراخيص و التدريب ؛

(ج) تبادل المعلومات والخبرة بشأن تنمية الطاقة واستغلالها في الصناعات الصغيرة والمتوسطة ؛

(د) وضع وتنفيذ البرامج الرامية الى ادارة شؤون الطاقة وحفظها واستغلالها بكفاءة في الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

رابعا - طرائق التنفيذ

٢٨ - من المستحسن ، لكفالة فعالية تعجيل نمو وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع في البلدان الافريقية ، أن تقوم السلطات الوطنية والمجتمع الدولي بتعزيز الآليات والطرائق الموجودة أو استنباط أخرى جديدة . ولهذه الغاية ، ينبغي تهيئة الظروف الوطنية وتعزيز ما يوجد من الاتفاقات الثنائية في البلدان الافريقية والاتفاقات الثنائية القائمة بين البلدان والمنظمات الافريقية والبلدان والمنظمات المناظرة خارج افريقيا ، وانشاء اتفاقات ثنائية جديدة ، من أجل التشديد على الفعالية وكذلك على التعاون في تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والقدرات المحلية على تنظيم المشاريع .

٢٩ - وفي اطار المساعدة المتعددة الأطراف ، ينبغي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي واليونيدو وغيرها من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية ذات الصلة ، تكثيف المساعدة التي تقدمها ، في اطار التعاون التقني فيما بين البلدان النامية والتعاون الصناعي فيما بين البلدان النامية ، الى البلدان والمنظمات الافريقية في مجال تنفيذ برامجها الخاصة المتعلقة بتنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة والقدرات المحلية على تنظيم المشاريع ؛

٣٠ - ونظرا لما للموارد المحلية من أهمية بالغة في تنفيذ البرامج ، يقتضي الأمر رصد مخصصات في الميزانيات الانمائية الوطنية لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة .

٣١ - ونظرا لما لتعبئة الموارد المالية من أهمية بالغة في تنفيذ البرامج ، تدعو الحاجة الى رصد أموال في البرامج الثنائية والمتعددة الأطراف ، التي تشترك فيها البلدان الافريقية ، لتشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة . ونحث البلدان النامية والمؤسسات المالية أيضا على الاشتراك بنشاط أكبر في اجتماعات التضامن الوزارية التي تنظمها اليونيدو في البلدان الافريقية . وينبغي أيضا أن تنظر جميع الدول الأعضاء في اليونيدو في زيادة اسهامها في صندوق التنمية الصناعية بتقديم تبرعات محددة الغرض من أجل تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة وقدرات تنظيم المشاريع في افريقيا، في اطار عقد التنمية الصناعية لافريقيا ، وهي تبرعات يمكن استخدامها في تنفيذ البرامج والمشاريع المحددة .

٣٢ - ينبغي أن تنظر الوكالات التمويلية والمؤسسات المالية في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية ، على السواء ، في تمويل المشاريع المشتركة الصغيرة والمتوسطة وترتيبات التوأمة ، الهادفة الى تشجيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة والقدرات المحلية على تنظيم المشاريع في البلدان الافريقية .

- - - - -